

حضور كثيف ومميز في مؤتمر الربط البحري بين الدول العربية واجتماعات الاتحاد

العربي لغرف الملاحة البحرية

المطلوب إلغاء الحواجز الجمركية والادارية وإزالة القيود والمعوقات لتفعيل التجارة

البيئية بين الدول العربية وإقامة السوق العربية المشتركة

نظمت الغرفة الدولية للملاحة في بيروت مؤتمر الربط البحري بين الدول العربية واجتماعات الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية في فندق البريستول في بيروت في ٢٥/٢٦ نيسان (أبريل) الماضي. ورعى حفل الافتتاح وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي بحضور وزراء النقل والاقتصاد والتخطيط في الدول العربية. كما شارك في الحفل رؤساء غرف الملاحة والشركات البحرية العربية والعاملين في قطاع النقل البحري في لبنان، وأعضاء مجلس ادارة الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية، إضافة الى ممثلين عن إدارات الجمارك والمرافئ والهيئات البحرية والاقتصادية والاعلامية من أكثر من ١٠ دول عربية.

العريضي : خير العرب هو للعرب أولاً ...

تحدث العريضي في حفل الافتتاح، فقال : "نحن دائماً نقرأ المشكلة ونحدد أسبابها ونخلص الى نتائج وتوصيات وقرارات ونعود الى تكرارها، ولكن الاجازات أو الخطوات العملية قليلة. هذا صحيح لكنه لا يحبطنا لأن ليس ثمة خيارات أخرى أمامنا ونحن في سباق مع الزمن... ومن الخطير جداً أن نرى عدونا يدرك إمكانات دولنا أحياناً أكثر منا ويسعى الى استغلالها أو استثمارها بالقوة وبالتحليل أكثر منا، ونحن أصحاب حق".



- ٢ -

وتابع العريضي : "يجب أن نؤكد في كل مناسبة أن خير العرب هو للعرب أولاً، شعوباً بالدرجة الأولى، وأن بحر العرب بخيراته هو للعرب أولاً، وهم الذين يقررون كيف يستفيدون منه وكيف يتفاعلون ويتعاونون مع العالم. نعم نرى إسرائيل تستهدف هذه الخيرات، فهنا تحفر آباراً وهناك تصادر أرضاً وهنا تلغى قضية مثل القضية الفلسطينية. والهدف في التاريخ والماضي والحاضر والمستقبل هو وضع اليد على هذه الأرض وما تحت هذه الأرض من خيرات، وما في البحر مقابل غزة من خيرات، وما في لبنان ومصر من خيرات". وقال : "أنتم تعلمون حجم هذا التحدي الذي يعيشه لبنان اليوم. هذا البحر بحر خير يجب أن نستفيد منه ونعرف كيف نتعاطى معه".

وأضاف العريضي : "آمل أن تشهد الدول العربية التي لم تشهد ثورات حتى الآن، ثورة داخلية على مستوى القرار السياسي والمبادرة الى وضع حد لعمليات الفساد التي تلحق أضراراً بمصالح الناس، وهذا أحد المعوقات الذي يؤخر التوازن بين بعضنا البعض. فمسألة الفساد ليست فردية بل تبدأ بالقيادات لتصل الى موظف صغير يمكن أن يرتشي ... والأخطر هو ذهنية الفساد في طريقة التعاطي مع ملفاتنا، والخروج من هذه الذهنية، هو أهم عنصر من عناصر التغيير التي ننتظر في عالمنا العربي...".

زخور : الربط البحري بين الدول العربية يبقى حلماً حتى إشعار آخر

وبعد أن رحب رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت والنائب الأول لرئيس الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية ايلي زخور بالحضور، وبالأخص بوزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، قال "أن الأحداث الأليمة التي عصفت وتعصف بالمنطقة العربية منذ ما يزيد عن سنة، وما انطوت عليه من صدمات تدمع الأعين وتدمي القلوب، لم تفلح في فصم الروابط التي تجمع أوطاننا تحت راية العروبة الصافية، كما لم تفلح في إضعاف إيماننا بالعمل العربي المشترك".

٥/٢



- ٣ -

وأوضح "بأن الرفاه الذي تنعم به الدول الأوروبية والأميركية والآسيوية المتقدمة اقتصادياً، يعود الى التكتلات الاقتصادية التي عقدتها فيما بينها ولم تكن لتنتج تلك التكتلات وتأتي بالمنافع على شعوبها لو لم تعتمد على تسهيل التبادل التجاري وإزالة القيود والمعوقات أمام حركة التجارة الجارية على قدم وساق في ما بينها، حيث أصبحت مرافئها مفتوحة على بعضها البعض وكأنها تابعة لبلد واحد".

واعتبر إلغاء الحواجز الجمركية هو العامل الأساسي الذي أمكن للتجارة البينية بين كل الدول أن تنمو وتأخذ حجمها الهائل الذي أخذ بالتنامي حاملاً للشعوب الضمانات الاجتماعية والتقدم على المستويات العلمية والرقى الاجتماعي والثقافي.

وقال زخور أن مقارنة حركة التجارة البينية بين الدول العربية من جهة والدول الأوروبية والأميركية والآسيوية من جهة أخرى، تبين أن التجارة البينية بين الدول العربية لا تتجاوز نسبتها ١١ بالمئة من التجارة العربية الاجمالية، بينما تخطت نسبتها الـ ٥٥ بالمئة بين تلك الدول المنتسبة الى تكتلات أو أسواق اقتصادية ومناطق حرة موحدة.

وأضاف : "أن السوق العربية المشتركة لم ولن تبصر النور طالما بقيت المرافئ العربية تخضع لقيود وعوائق إدارية وجمركية تحول دون تفعيل تبادل التجارة البحرية. لذا فإن الربط البحري الذي ينعقد مؤتمراً اليوم في بيروت من أجله، سوف يبقى وحتى إشعار آخر حلماً لن نكف عن العمل من أجل جعله حقيقة مهما طال الزمان". وتابع : "ولا يخفى أن دون تحقيق أهدافنا العربية ومن بينها الربط البحري، مصالح أجنبية تعمل على زرع الشقاق بين الدول العربية".

وأنتهى زخور مشيراً الى "أن لقاءنا اليوم يصادف ذكرى مرور حوالي ٨٠ عاماً على تأسيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت، لذا وجدنا فيه مناسبة لإصدار المطبوعة التي بين أيديكم والتي تحمل عنوان "الغرفة الدولية للملاحة في بيروت وقائع وإنجازات ١٩٣٣-٢٠١٢".

٥/٣



- ٤ -

القاضي : أنا متفائل بتطبيق التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر

وأوجز رئيس الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية اللواء البحري محمود حاتم القاضي ملخصاً تاريخياً للتكامل والتعاون لإنشاء شركات تساهم في دفع عملية الربط البحري الى الأمام، وعلى بقية الدول أن تعمل على ترجمة نياتها في تسهيل هذه الاجراءات حتى تتخلص من المعوقات بشكل عام.

ورداً على سؤال حول مدى تطبيق حكومات الدول العربية للتوصيات، قال : "إننا نعتقد أن هناك نية واضحة لدى لبنان ومصر خاصة في تطبيق ما سيتخذه المؤتمر من توصيات، وبالنسبة للدول العربية عموماً، فأنا متفائل بهذا الموضوع حيث ستسلك الاتجاه نفسه".

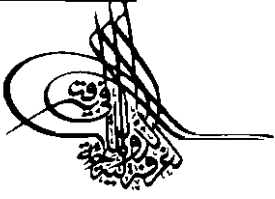
عبد الغفار : لإنشاء كتل اقتصادية متكامل

وتحدث رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اسماعيل عبد الغفار عن التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وتكوين التكتلات الكبيرة في السوق التنافسية "ما يفرض على الأنظمة العربية إنشاء كتل اقتصادية متكامل للتعامل مع هذه الاقتصادات".

السفير الربيع : غياب وجود شبكة نقل متكاملة يساهم في إضعاف التجارة البينية العربية

وقال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمد الربيع أن أحد الأسباب الهامة لتدني حجم التجارة العربية البينية، هو عدم توافر وسائط النقل المطلوبة، وعدم وجود ربط بحري منظم بين الموانئ العربية والطرق البرية العربية. وأضاف بأن غياب وجود شبكة منتظمة مترابطة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية يساهم في إضعاف التجارة البينية العربية، كما أن ارتفاع تكلفة النقل البري وتعدد مشاكله يضاعف في المعوقات التي تحد من ازدهار التجارة البينية.

٥/٤



- ٥ -

السعيد : الحكومة تعمل على توسيع وتطوير المرافئ المصرية

وقال وزير النقل المصري جلال السعيد أن التجارة البحرية تشهد نموا ملموسا في مصر ما دفع الحكومة المصرية الى اتخاذ إجراءات وتدابير لتوسيع وتطوير وتجهيز مرافئ مصرية عدة. وأشار الى أنه قبل وصوله الى بيروت كان في أنقرة، حيث وقع اتفاقا مع وزير النقل التركي ينص على إنشاء خط بحري بواسطة سفن الرو/رو يربط بين مرفأ مرسين التركي والمرافئ المصرية على المتوسط والبحر الأحمر، لتأمين نقل الصادرات التركية الى مصر ومنها الى الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي وبالعكس.